أكد أنه ملتحق منذ مدّة في صفوف المؤسسة الحزبية برئاسة حردان

طارق الأحمد لـ«البناء»: الأزمة في سورية بدأت تصاعدية وستنتهي تنازلية إذا دخلت البلاد في حوار وطني ستصبح بغاية المناعة ولديها المقوّمات لذلك

حاوره: ماهر الخطيب

شدّد الباحث والمسؤول في الحزب السوري القومي الاجتماعي طارق الأحمد على أنّ النظام السوري يمتاز بمسألتين أساسيتين، أولاً أنه نظام حكم له ثوابت أساسية حافظ عليها، لها علاقة بالموقف السياسي من المسألة الفلسطينية، وكان هذا الموقف واضحاً، وثانياً مؤشرات التنمية في سورية التي كانت مرتفعة وجيدة، وهذا يعود إلى الشعب السوري بالدرجة الأولى بالإضافة الى البنى التحتية التي تعتبر من سمات النظام الحاكم.

وأكد الأحمد، في حديث لـ«البناء»، «أنّ التعافي عسكرياً واضح، وبنية الجيش السوري والقوى المساندة له، خصوصاً مقاتلي الحزب القومي الذين نشاهد تضحياتهم، حالة عقائدية صحيحة، في حين في الجانب الآخر هناك تناحر كبير لا بل هائل وحجم التفجيرات في ما بين «النصرة» و«داعش» مرعب، واليوم لم يعد هناك من خطر إلا من المجموعات التكفيرية الإرهابية الأكثر تطرّفاً وهي شرسة جداً لكنها شرسة على بعضها أيضاً».

ورأى أنه «كما بدأت الأزمة تصاعدية ستنتهي تنازلية، أي أنها لن تنتهي في الضربة القاضية، بل ستحتاج الى سنوات لكي تتعافى، وهذا التعافي بدأ فعلياً»، معتبراً «أنّ سورية اذا دخلت في حوار وطني، بمعنى أن تقيم صيغة جديدة للحكم تقوّي فيها القوى الأخرى الخيّرة والمقاومة، ستصبح في غاية المناعة والفعالية وهي لديها هذه المقومات رغم كلّ التهديم الذي حصل وكلّ العنف الذي نشهده، وتعود بسرعة لا يمكن تخيّلها الى المسرح الدولي بقوة».

من ناحية، أكد الأحمد أنه لم يكن يمثل وزير المصالحة علي حيدر خلال جولة الحزب في محافظة حمص في الأسبوع الماضي، مشيراً الى أنه «منذ مدة ملتحق بالحزب السوري القومي الاجتماعي برئاسة الأمين أسعد حردان».

خلل في بنية النظام

ينطلق الأحمد في حديثه عن واقع الأزمة السورية من خلال توصيف دقيق لها، حيث يعتبر أنه لا بدّ من الاعتماد على وصف لجذور الأزمة، لواقع الحال في سورية ولواقع الحال في الصراع الدولي الذي تدفع سورية جزءاً من استحقاقاته.

ويرى أنه «لا بدّ من الإشارة الى أنّ سورية تحكم منذ أكثر من نصف قرن بطريقة تعتمد بشكل رئيسي على نظام حكم حزب الواحد، وهذا الأمر كان واضحاً لا لبس فيه، وعلى الرغم من وجود تحالف في السلطة الطاغي كان هو هذا الشكل من نظام الحكم».

بحسب تعريفه الشخصي، كما يشدّد، الحياة السياسية في سورية عانت من التجفف منذ عهد الوحدة مع مصر، حيث بدأت تتناقص جودة الحياة السياسية في البلاد، وأخذت طابعاً معيناً ولم تأخذ طريقها إلى الانتعاش مجدداً».

المقاومة من ميزات النظام

وعلى الرغم من ذلك، يعتبر أنه «لا بدّ من الإشارة الى أنّ النظام السياسي في سورية يمتاز بمسألتين أساسيتين، أولاً أنه نظام حكم له ثوابت أساسية حافظ عليها، لها علاقة بالموقف السياسي من المسألة الفلسطينية، وكان هذا الموقف واضحاً، ولا يمكن الا لجاحد أن يعرّفه بشيء آخر، والدليل على ذلك مواقفه تجاه المسألة الفلسطينية التي تعتبر الأفضل من ضمن الدول العربية، وهي كانت ثابتة، بالإضافة الى رعايته لقوى المقاومة».

ويضيف: «هذه المواقف تعرّضت الى امتحان في لحظة تاريخية، عندما كان هناك لقاء مع كولن باول وزير الخارجية الأميركية السابق خلال احتلال العراق، حيث كانت القوات الأميركية موجودة على الحدود السورية، وكان الثمن الذي عرض التخلي عن قوى المقاومة، الأمر الذي رُفض من قبل القيادة السورية على الرغم من أنك كنت تتحدث مع وحوش لم تستطع قوى كبرى الوقوف في وجهها».

مؤشرات التنمية كانت جيدة

أما المسألة الثانية التي يشدّد عليها الأحمد مع العلم أنها قد تكون غائبة عن الرأي العام، فهي مؤشرات التنمية في سورية كانت مرتفعة وجيدة، وهذا يعود الى الشعب السوري بالدرجة الأولى، بالإضافة الى البنى التحتية التي تعتبر من سمات النظام الحاكم».

في المحصلة، يعتبر الأحمد «أنّ الخلل كان موجوداً من الناحية السياسية والفكرية، وبالدرجة الأولى على حزبنا الذي يجسّد أبدع الأفكار في حقيقة العقيدة والتي هي العقيدة القومية الاجتماعية التي لم يُسمح لها بالانتشار، وأنا من خلال احتكاكي مع الناس حتى البعثيين منهم، لا أكاد أجد أي نوع من المقاومة الفكرية لهذه الحقيقة، ليس لأنك أنت بارع بل لأنّ الحقيقة لا تستطيع أن تخفي نفسها».

ومن هذا المنطلق، يوضح الأحمد «أنّ هناك بيئة فيها خلل فكري ما، في حين أنّ الأزمة كانت تشبه تلك التي دخلت فيها سورية في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات، لكن لم تكن هناك مكوّنات المقاومة الذاتية نفسها، لأنّ النظام كما أسّسه الرئيس الراحل حافظ الأسد كان قابلاً لمقاومة ذلك الهجوم، لكن لم تستطع نفس البنية أن تقاوم الهجوم في عام 2011، وهناك سببان، الأول داخلي سوري، حيث كان هناك نوع من ازدواجية الشخصية في الطبقة الحاكمة بين الخطاب والحقيقة، لا سيما في فئة الشباب، بالإضافة الى العامل العالمي الذي لا يمكن إنكاره وهو أن الولايات المتحدة الأميركية قد حضرت فعلياً لما نسميه القوى الناعمة التي جاهرت بها وزيرة خارجيتها السابقة كونداليز رايس، أي أننا نعيش حالياً مرحلة الحرب ما بعد الحداثة بالمعنى السلبي».

ويتابع: «نحن نعيش في عصر لا تريد الولايات المتحدة الأميركية فيه استخدام لا القبة الصاروخية ولا القوة النووية ولا الأسلحة التقليدية ولا الأساطيل الموجودة، بل تريد أن تستخدم القوة الناعمة، وهي زرعت الكيان الإسرائيلي الذي تدعمه هي والغرب بقوة، والآن يخرج بحلته الحقيقية، التي تقول إنه لا يستطيع أن يعيش إلا كدولة يهودية كما يقول بنيامين نتنياهو، والآن وضع هذا الأمر في آخر مبادرة لوزير الخارجية الأميركي جون كيري خلافاً لما هو وارد في مدريد وأوسلو، وهذا الأمر يتطلب ألا تكون الدول الأخرى قومية أو وطنية... بل طائفية، لذلك نحن نشهد تناغماً بين الفكرة اليهودية وبين القوة الناعمة الأميركية التي فعلت فعلها».

بنية الجيش السوري والقوى المساندة له خصوصاً مقاتلي الحزب القومي حالة عقائدية صحيحة

ويسأل: «إذا فرضنا أنّ هناك نظاماً دكتاتورياً وشعباً أعزل يقاوم، فما دخل ما حصل بين السنّة والشيعة منذ 1400 عام، والذي أصبح ملك التاريخ، بالذي يحصل اليوم، وهناك أكثر من 70 قناة تلفزيونية ممولّة تتحدث فقط عن الخلافات بين الفرق الإسلامية، ناهيك عن المواقع الالكترونية والإذاعات؟» ويؤكد أنّ هناك تجييشاً وتفريقاً، ومنذ أول اعتصام في حمص كانت هناك يافطات مكتوب عليها عبارة طائفية ضدّ ايران وحزب الله».

النظام يمتاز بمسألتين أساسيتين أولاً ثوابت أساسية حافظ عليها لها علاقة بالموقف السياسي من المسألة الفلسطينية وثانياً مؤشرات التنمية في سورية كانت مرتفعة وجيدة

طور انكشاف الصورة

ويشير الأحمد الى أننا اليوم «في طور انشكفت فيه الصورة، وأكبر دليل على أصابع الداخل هم المنشقون، حيث أنّ عبد الحليم خدام هو أول من رفض في السابق إشارة الرئيس الأسد الى إمكانية تعديل المادة الثامنة من الدستور في عام 2000، في حين هو يتحدث عن الديمقراطية الآن»، ويرى الأحمد «أنّ ماهية الأزمة بكلّ دقة هي أنياب من الخارج ومخالب في الداخل، وهذا يجب أن نتعامل معه بحذر ووعي حقيقي، ونحن كقوميين اجتماعيين نمتلك الوعي القومي الكافي للتعامل معه ولكي نمدّ أيدينا الى كلّ القوى السياسية الخيّرة والنظيفة التي هي في خارج النظام وداخل النظام كثيرة».

تقدم في الواقع الميداني

بالانتقال الى الحديث عن الأوضاع الميدانية على الأرض، يشدّد الأحمد على ألا حاجة من ناحية الشكل الى الحديث عن حل عسكري، لأنك لا تستطيع أن تعطي للجيش الحق في الدفاع عن الوطن وحفظ الأمن، فهذا واجبه وحقه، ولا يوجد أي ذكاء في طرح كلمة الحلّ العسكري، ومن يروج لذلك مخطئ لأنّ الرسالة تصل الى الشعب بطريقة خاطئة».

ويضيف: «المسألة العسكرية طبيعية، ويتمّ العمل بها بشكل طبيعي، ولا تحتاج الى أي شرعية لأنها موجودة طالما أنّ الدولة قائمة، ولا يمكن أن يكون هناك تنازع في الشرعية في هذه المسألة».

ويعتبر «أنّ المسألة واضحة، أنت في معركة مع العناصر الأكثر تكفيرية، حتى العناصر التي حملت السلاح من أجل حماية منازلهم، وهناك عناصر حملت السلاح من أجل الدفاع عن منازلهم من المؤيدين والمعارضين، هؤلاء يجب تفريقهم عمّن حمل السلاح من أجل ضرب ثكنات الجيش والبنى التحتية والمرافق ومحطات الكهرباء والجسور».

ويسأل: «اذا فرضنا جدلاً أنهم يقاتلون مجموعة عسكرية تقتل متظاهرين سلميين كما يقولون، ماذا يفعلون بالرادارات، ولماذا يتمّ تفكيك هذا السلاح الموجه حصراً الى اسرائيل، فهل يستطيع الرادار أن يقمع تظاهرة؟»

ويشير الى «أنّ المشكلة أنّ الآلة الإعلامية في ذلك الوقت لم تكن قادرة على الوصول الى مستوى القناعة، لكن اليوم الوضع بات أفضل لكنه لا يظهر بالشكل المطلوب، والبيئات أصبحت واعية بدرجة كبيرة لما يحدث فعلياً، وبأنه على رغم الأخطاء هناك استهداف لسورية مؤامراتي مخابراتي كبير جداً وله أدواته في محيطنا».

ويعتبر الأحمد «أنّ أكبر دليل على ذلك هو المصالحة التي تمّت، لا سيما في ريف دمشق في الفترة الأخيرة»، ويشير الى «أنّ ما جرى في سورية يشبه شخصاً صدمته سيارة، يتعرّض لكسور ورضوض ثم ينعش، والآن هو في مرحلة الإنعاش، وبعد فترة سيحتاج الى المتابعة، وكما بدأت الأزمة تصاعدية ستنتهي تنازلية، أي أنها لن تنتهي في الضربة القاضية، بل ستحتاج الى سنوات لكي تتعافى، وهذا التعافي بدأ فعلياً، وعندما تشاهد مطار حلب يعود الى العمل والطرق العامة تفتح تدرك ذلك، في حين هم كانوا يريدون قتل الحياة في سورية».

ويشدد على «أنّ التعافي عسكرياً واضح، وبنية الجيش السوري والقوى المساندة له، وأخصّ بالذكر مقاتلي الحزب القومي الذين نشاهد تضحياتهم، حالة عقائدية صحيحة، في حين في الجانب الآخر هناك تناحر كبير لا بل هائل، وحجم التفجيرات في ما بين «النصرة» و«داعش» مرعب، واليوم لم يعد هناك خطر إلا من المجموعات التكفيرية الإرهابية الأكثر تطرّفاً وهي شرسة جداً لكنها شرسة على بعضها أيضاً».

ويؤكد الأحمد «أنّ الصورة تصاعدية لجهة سيطرة الدولة، وحتى المصالحات التي تجري تحصل في كنف الدولة أي أنها على معرفة بها وعلى تنسيق معها».

مؤتمر جنيف انتهى

من جهة ثانية، يعتبر الأحمد «أنّ مؤتمر جنيف كان في يوم 2014/1/22 وانتهى في اليوم نفسه. من اسمه أنه مؤتمر تفاوض، فهذا يعني أنه مؤتمر تفاوضي بين الدول، ولا يوجد قيمة سياسية للتفاوض ضمن البلاد الواحدة، فمع من تتفاوض؟ من هو الطرف الآخر، هناك حكومة شرعية لها مؤسساتها بغضّ النظر عن رأي أي جهة بها، وبالتالي هي التي لها صفة».

ويضيف: «التفاوض أو الحالة السياسية كانت حالة دولية لأنه لأول مرة تجتمع 40 دولة، وكسرت الخيارات التي أخذها الغرب، بخاصة أنه كانت تجتمع ما يقارب 120 دولة تحت تسمية «أصدقاء سورية» وكانوا يقولون لشعوبهم وللعالم أنّ هذا النظام سوف يسقط، في حين اليوم نحن أمام عملية اعتراف بأنك أمام وفد حكومي، أي أنها حكومة شرعية، ولكن ما هي شرعية الفريق الآخر هو معارضة فقط، والحزب الجمهوري في الولايات المتحدة معارضة، أي حزب خارج السلطة هو معارضة، لكن من أين جاء مصطلح معارضة مسلحة، في العالم لا يوجد شيء اسمه معارضة مسلحة».

ويشدّد على «أنّ أي سلاح يوجد ضدّ الجيش في أي دولة هو سلاح خارج عن القانون، وإذا حصل هذا الأمر في فرنسا سيقدم الجيش على إبادتهم، وهذا حصل في كثير من الأماكن، لكن لهم مقاييسهم وهي غير مقاييسنا نحن إلا أنّ واجبنا ألا نعترف بمصطلحاتهم».

الخطر من المجموعات الإرهابية الأكثر تطرفاً وهي شرسة جداً وحجم التناحر بين «داعش» و«النصرة» مرعب

ويرى «أنّ في جنيف محاولة لإدخال سورية في نفق تنازع على الشرعية، ولذلك سعى وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل الى مخاطبة أحمد الجربا بـ«فخامة الرئيس»، هو لا يمزح في ذلك بل يحاول أن يرسّخ حالة فيها نوع من تنازل الشرعية بالرغم من إدراكه بأنّ الجربا لن يصبح «فخامة الرئيس» في يوم من الأيام، الا أنه يريد أن يضع مسماراً جديداً في حالة تنازع الشرعية الذي يوصل سورية الى مصاف الدول الفاشلة، وهذه وصفة أميركية للكثير من الدول لكي تمرّر مصالحها».

ويعرب الأحمد عن اعتقاده بـ«أنّ مؤتمر جنيف بجولاته التي تجري هو شكلي وليس حلا، وإذا كان لعملية سياسية أن تنجح فهي الحوار الوطني السوري وليس عملية تفاوض، لكن يبدو أنّ هناك فيتو أميركياً على هذه المسألة لأنهم لا يريدون أن يروا سورية دولة أقوى».

الحوار الوطني هو الحلّ

ويرى «أنّ سورية اذا دخلت في حوار وطني، بمعنى أن تقيم صيغة جديدة للحكم تقوّي فيها القوى الأخرى الخيّرة والمقاومة، ستصبح في غاية المناعة والفعالية وهي لديها هذه المقوّمات رغم كلّ التهديم الذي حصل وكلّ العنف الذي نشهده، وتعود بسرعة لا يمكن تخيّلها الى المسرح الدولي بقوة»، ويؤكد «أنّ جنيف لا يمكن الرهان عليه من أجل الوصول الى حلّ، لكن ما جرى كان كسراً للجمود»، ويدعو الى «التفريق بين السياسة الأميركية والأوروبية، الأوروبيون اليوم هم أقرب الى سورية بسبب المخاوف»، ويلمح الى «التسريبات عن التنسيق الأمني بين عدد من أجهزة الاستخبارات الأوروبية والاستخبارات السورية، وهناك عشرات المقالات الصحافية الموجودة، والتحذير من الخطر الإرهابي عندما يعود هؤلاء المقاتلون ليس كلاماً سورياً بل كلامهم هم المثبت وهم أمام خطر».

ويتابع: «الآن نحن في حالة مساومات شديدة، لا سيما أننا نرى دخول العامل الإسرائيلي الذي يريد أن يلعب وحيداً ويتناقض مع المصالح الأوروبية، لأنّ مصالح الأمم الأوروبية تتساوى مع المصلحة الروسية والإيرانية والسورية».

الأزمة تحلّ تدريجياً

على صعيد متصل، يؤكد الأحمد أنه «متفائل ضمن وصفه للأزمة، ومتفائل بأن تحلّ الأزمة تدريجياً كما بدأت تدريجياً»، ولا يرى الحلّ من خلال مؤتمر، بل يدعو إلى «حوار وطني يجمع القوى الخيرة، وحتى تلك التي لها نظرة ضبابية، ومن خلال الحوار تتبلور المصلحة ولدينا قاعدة أساسية هي أنّ مصلحة سورية فوق كلّ مصلحة كما قال سعاده، وبالتالي من خلال الحوار عندما تطرح موضوع لا تطرحه لمصلحتك الشخصية بل لمصلحة الوطن والأمة، وبالتالي أن تقنع الطرف الآخر بوجهة نظرك ليس فقط في السياسة بل أيضاً في الثقافة والاقتصاد والإعلام وفي التربية وكلّ شيء، لا سيما أنّ الحرب التي شنّت علينا لم تكن فقط حرباً سياسية بل هي بدأت من الثقافة».

ويشدّد على «أنّ حجم التحدي كبير والاستعداد يجب أن يكون أكبر والمعبر لا يمكن أن يكون إلا من خلال طاولة الحوار التي لا تقصي أحداً حتى الأفكار الشاذة لكن لا تقبل السلاح»، ويضيف: «من خلال ذلك يمكن الخروج بصيغة تشاركية جديدة فيها القوة والمناعة ولا يمكن إلا أن تفرض نفسها لمقاومة اليهود والكيان الاسرائيلي».

زيارة صدد

ورداً على مشاركته من ضمن وفد الحزب السوري القومي الاجتماعي الذي كان يجول على محافظة حمص، يؤكد الأحمد أنه لم يكن يمثل وزير المصالحة علي حيدر، ويشير الى أنه «منذ مدة ملتحق بالحزب السوري القومي الاجتماعي برئاسة الأمين أسعد حردان، وبالتالي كنت في عداد الوفد المركزي، وأنا أتشرف بأني عندما وطأت أرض صدد كنت واحداً من هذا الوفد الذي ذهب لكي يلتقي بهؤلاء الأشاوس الذين دافعوا عن صدد، وأظن أنّ هذا هو الطريق الصحيح، ونحن نتشرّف بدماء الشهداء الذين سقطوا على أرض صدد التي تمثل كلّ سورية ولا تمثل فقط صدد».

«النصرة» تعدم سوريّيْن في عرسال بسبب تأييدهما النظام

المجموعات المسلحة في سورية تستهدف بريتال بالصواريخ أبو غيدا يطلب الإعدام للأسير و56 آخرين بسبب أحداث عبرا

آثار القصف الذي طاول الآمنين في بلدة بريتال البقاعية (أحمد موسى)

في الوقت الذي لا تزال الأجهزة الأمنية تتابع التحقيقات مع الخلايا الإرهابية التي أوقفتها في الفترة الأخيرة، والتي تبين أن من بين أفرادها من كانوا ينتمون الى جماعة الارهابي الفار من وجه العدالة أحمد الأسير، طلب القضاء العسكري الاعدام للأسير و56 آخرين في حوادث عبرا، وذلك في القرار الاتهامي الذي أصدره قاضي التحقيق العسكري الأول رياض أبو غيدا في الملف.

وأشار القرار، الذي جاء في نحو 103 صفحات، أن الوقائع المعروضة تظهر أن أفعال المدعى عليهم ليست واحدة ولذلك يتوجب النظر بكل فعل على حدة، وعلى هذا الأساس قسّم القاضي أبوغيدا المدعى عليهم الى مجموعات.

المجموعة الأولى: تشمل المدعى عليهم الذين أطلقوا النار على الجيش وقتلوا عناصره وتضم 54 شخصاً، ومن بينهم الأسير وفضل عبد الرحمن شمندر المعروف بفضل شاكر.

المجموعة الثانية: تشمل المدعى عليهم الذين لم يعترفوا باطلاق النار على الجيش ولكن ثبت انتماؤهم الى مجموعات مسلحة وحملوا السلاح أثناء الاشتباكات وعددهم ستة.

المجموعة الثالثة: تشمل المدعى عليهم المنتمين الى مجموعات مسلحة ولم تحمل السلاح يوم الاشتباكات وعددهم سبعة.

المجموعة الرابعة: تشمل المدعى عليهم الذين انحصر دورهم بأمور ادارية ولوجستية وينتمي اليها شخصان فقط.

المجموعة الخامسة: تشمل المدعى عليهم الذين لم يتبين أدلة في حقهم حول اشتراكهم بالعملية وعددهم 8.

وبناء على دور هذه المجموعات، وجه القاضي أبوغيدا اتهامات ضد المدعى عليهم وفق مواد تصل عقوبتها الى الاعدام في حق الأسير و56 آخرين وأمر باطلاق سراح 14 من المدعى عليهم.

وفي هذا السياق، أعربت مصادر صيداوية عن ارتياحها لهذا القرار، لا سيما أنه جاء بسرعة قياسية على الرغم من التعقيدات التي يتميز بها الملف، مشيرة الى أن هذا الأمر من المفترض أن يؤدي الى تنفيس الإحتقان في الشارع الصيداوي، خصوصاً أن جميع الأفرقاء كانوا يدعون بشكل دائم الى ترك هذه القضية الى السلطات القضائية المختصة.

وأشارت المصادر الى أن من المفترض أن يستمر المسار الذي يسلكه الملف، متمنية أن لا تلجأ بعض الجهات الى الضغط على القضاء بغرض الكسب الشعبي، لا سيما أن مثل هذه القضايا لم تعد تحتمل التعاطي معها بليونة، خصوصاً بعد الجرائم الارهابية التي وقعت في الأشهر الأخيرة، والتي ثبت فيها تورط عناصر من جماعة الأسير الى حد بعيد.

ورأت أن المطلوب في المرحلة المقبلة متابعة هذا الملف على مختلف الصعد، لا سيما على الصعيد الشعبي كي لا يعمل البعض على استغلاله بطريقة سلبية، نظراً الى أن بعض العناصر المشبوهة من جماعة الأسير لا تزال تعمل على توتير الشارع بطرق مختلفة.

خطة أمنية

على صعيد متصل، أكدت مصادر متابعة أن القوى الأمنية في المدينة تنفذ خطة، بناء على القرار الصادر عن مجلس الأمن الفرعي في جلسته الأخيرة، وهي تقضي باقفال مراكز الانترنت في المدينة غير المرخصة من وزارة الاتصالات.

وشددت المصادر على أن هذا القرار يأتي على خلفية الأحداث الأمنية التي شهدتها الساحة اللبنانية في الفترة الأخيرة، بعد أن تبين أن الجماعات الارهابية تستخدم الشبكة العنكبوتية في اتصالاتها، لافتة الى أن المجلس أوعز للقوى الأمنية احصاء هذه المحلات غير المرخصة والطلب من أصحابها الترخيص، خلال شهر، الا أن اشكالات قانونية منعتها من ذلك فما كان منها الا أن أقفلتها على رغم اعتراضات أصحابها الذين أضرموا النار في اطارات في شارع دلاعة قبل أن يعيد الجيش فتحه.

توقيفات متعددة

من ناحية أخرى، أوقف حاجز الجيش اللبناني في العديسة السوري عامر ج. ع.، الذي اعترف أنه من عناصر ما يسمى «الجيش السوري الحر»، وبناء لاشارة النيابة العامة في النبطية، تم تسليمه للأمن العام اللبناني، وتبين أنه كان قتل ابن شقيقته في حلب حيث فر بعدها الى بلدة رب ثلاثين الحدودية في الجنوب، وأقام فيها مع عائلته، وتم توقيفه على الحاجز نتيجة عدم وجود أوراق ثبوتية بحوزته.

كما أوقف الجيش 6 سوريين في حي السيقان في بعلبك خلال مداهمة نفذها فجراً، وضبط بحوزتهم أعتدة وبزات عسكرية وتم نقلهم لمباشرة التحقيق معهم.

على صعيد متصل، تمكنت دورية من مكتب القبيات في المديرية الاقليمية لأمن الدولة في عكار، اثر عملية رصد وتعقب، من توقيف سوريين اثنين في خراج قرية خراب الحياة، وهما: م.ك وفي حوزته سلاح حربي والثاني ح.م الملاحق بموجب مذكرات عدلية في جرم الاتجار بالأسلحة الحربية، وأحيلا مع المضبوطات الى القضاء المختص للتوسع في التحقيق.

طرابلس

على صعيد الأوضاع الأمنية في مدينة طرابلس، اعتصم عدد من الشبان بعد صلاة الجمعة أمام مسجد عائشة بالقبة في طرابلس، تضامناً مع الشيخ حسام الصباغ المعروف بأبو الحسن، والذي ورد اسمه في التحقيقات مع عدد من الموقوفين في قضايا ارهاب على أنه يجنّد عدداً من الشبان للقتال في سورية.

كما سمع اطلاق نار كثيف في منطقة المنكوبين، تبين أنه ابتهاجاً باطلاق سراح 3 شبان كانوا أوقفوا قبل أيام، وهم: عمر زهرمان، فادي ابراهيم وأبو رجب صالحة.

ونتيجة لذلك، علق الأهالي قرارهم اقفال الطريق الدولية التي تربط البداوي بمدينة طرابلس عند مفترق المنكوبين.

البقاع الشمالي

من جهة ثانية، سلطت الأضواء، يوم أمس، على بلدة عرسال من جديد، بعد أن تبين أن جبهة «النصرة» نفذت في جرود عرسال، حكم الاعدام بسوريين موالين للنظام السوري وهما علي ومحمد الكوز، بعدما كانت وزعت بياناً في وقت سابق بحق 12 سورياً تتهمهم بالتعامل مع النظام.

وفي سياق متصل، أغار الطيران الحربي السوري، صباح أمس، على دفعتين، على خربة يونين في جرود عرسال، مطلقاً 4 صواريخ، لم تتسبب بأي اصابات.

وبعد الظهر، أغار مجدداً على منطقة وادي الزمراني على الحدود اللبنانية السورية في منطقة عرسال.

وكشفت مصادر متابعة أن الطيران السوري استهدف تجمعات لمسلحين في المنطقة.

وبعد نحو ساعة ونصف الساعة، سقط صاروخان على بلدة بريتال مصدرهما السلسلة الشرقية، الأول في منطقة وادي شلح بالقرب من منزل رئيس بلدية بريتال السابق علي غنام اسماعيل، والثاني في كفرا، كما أصيب منزل عباس شهاب اسماعيل وهو عسكري، ما تسبب باندلاع حريق في داخله، ولم تسجّل اصابات في الأرواح الا أن ابنة اسماعيل نجت بأعجوبة.

وفي وقت لاحق، سقطت 4 صواريخ جديدة على مرتفعات بلدة بريتال على السلسلة الشرقية، سقط واحد منها في منطقة النبي صخير بالقرب من البلدة، فيما أكد الاهالي تمسكهم بنهج المقاومة، مشيرين الى أن الصواريخ لن ترهبهم.

وأوضح مختار البلدة علي اسماعيل «أنّ استهداف بريتال من المجموعات الارهابية في سورية يعود الى حقدها على أبناء بلدتنا المقاومة التي قدمت ولا تزال نخبة شبابها في سبيل الدفاع عن لبنان سواء من العدو الاسرائيلي أو من هذه الجهات التكفيرية، قائلاً: «اذا ظن مطلقو هذه الصواريخ الحاقدة أننا سنستسلم لهم فهم على خطأ، ونحن لن نتراجع عن حماية أرضنا وحدودنا».

بدورها، أعلنت قيادة الجيش، في بيان لها أنه «حوالى الساعة 11:05، تعرّضت بلدة بريتال ومحيطها لسقوط ثلاثة صواريخ مصدرها الجانب السوري، أحدها سقط في منزل أحد العسكريين ما أدى الى حصول أضرار بالممتلكات».

وأشار الى أنه «على الأثر حضرت قوة من الجيش الى المكان واتخذت التدابير الميدانية المناسبة، كما باشر الخبير العسكري الكشف على أمكنة انفجار الصواريخ».

الأسير وشاكر